الفصل الثامن

النمو والتحديات فى مواجهة بنك الفقراء ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠م

لطالما اجتذبت بنجلاديش الباحثين فى مجال دراسة السكان والموضوعات المتعلقة بهم، وكانت دائمًا ما تخبرنا هذه الدراسات أن سبب ما نعيش فيه من فقر يعود إلى وجود عدد كبير منا يعيش على مساحة محدودة من الأرض؛ حيث تقارب مساحة بنجلاديش مساحة ولاية فلوريدا الأمريكية، ولكن عدد سكانها يقارب المائة والعشرين مليونًا. فلو حدث وقرر نصف سكان الولايات المتحدة النزوح للإقامة بفلوريدا، فسوف يستشعر هؤلاء الأفراد الكثافة السكانية نفسها التى نعيشها نحن فى بنجلاديش. فما الذى تعنيه إذن تلك الحقائق بشأن الوضع فى بنجلاديش؟ هل تعنى أنه ينبغى علينا تقليص معدلات النمو السكانى؟

أنا شخصيّا أعتقد أن هناك نوعًا من التخوف القوى الكامن من عدم القدرة على سد حاجة أية زيادات سكانية من الغذاء؛ ومن ثم فإن السياسات السكانية التى تنادى بها هيئات التنمية الدولية دائمًا ما تحذر وتتبنى وجهة النظر تلك. ونحن فى دول العالم الثالث نردد دون وعى أو بصيرة ما تقوله هذه الهيئات؛ بل والأدهى من ذلك أن الصيحات المتخوفة تتعالى بشكل أكثر حدة داخل أوطاننا ذاتها. وللرد على ذلك يكفى القول إنه منذ حصول بنجلاديش على استقلالها تضاعف عدد سكانها تقريبًا؛ ولكن بالتأكيد لم يكن

هذا التضاعف مصحوبًا بتضاعف مماثل فى عدد الفقراء. ففى الواقع، نحن نعيش الآن فى وضع أفضل مما اعتدنا عليه منذ سبعة وعشرين عامًا مضى؛ فأصبحت لدينا أزمات غذائية أقل رغم أننا نقوم الآن بإطعام ضعف عدد السكان ـ إلا أن هذا لا يعنى أننا حققنا الاكتفاء الذاتى من الغذاء؛ فنحن ما نزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف.

وفى اعتقادى أن حكومات دول العالم الثالث ـ وبمساندة الهيئات الدولية ـ تريد بث الرعب فى نفوس الأفراد، وذلك لصرف أنظارهم عن فشلهم على الصعيد السياسى؛ فبدلاً من التركيز على الحد من الزيادة السكانية، لا بد أن يركزوا ـ فى رأيى ـ على تحسين الوضع الاقتصادى لكل أفراد الشعب بشكل عام، ولمن هم تحت حد الفقر على وجه الخصوص. فتلك الحكومات والهيئات الدولية لا تقوم ـ من وجهة نظرى ـ بجهود فى مجال تغيير نوعية الحياة التى يعيشها الفقراء، بالقدر نفسه الذى تبذله من جهود لدعم سياساتها التى تستهدف بث الرعب والضغط على الأميين من الرجال والنساء لكى يقوموا باستئصال قدرتهم على الإنجاب باللجوء إلى الوسائل الطبية.

وتفيد نتائج الدراسات التى طبقتها الأمم المتحدة على أكثر من أربعين دولة نامية، أن معدلات الزيادة السكانية تتناقص كلما تمكنت المرأة من تحقيق قدر من المساواة بالرجل. والأسباب الكامنة وراء تلك النتائج لا تحصى؛ فمن ضمنها ـ على سبيل المثال ـ أن حصول المرأة على القدر الكافى من التعليم من شأنه أن يرفع من سن الزواج ومن ثم الإنجاب، كما أن تلك النساء الحاصلات على قدر عال من التعليم غالبًا ما يلجأن لاستخدام وسائل لمنع الحمل، وغالبًا ما يقمن بالعمل من أجل ضمان مستوى معيشى لائق لأسرهن. وأنا شخصيًا أعتقد أن تمكين النساء من فرصة الحصول على دخل وعملهن ضمن إطار مؤسسى، سيكون له أثر أكبر فى الحد من الزيادات السكانية من النظام المتبع حاليًا والذى يشجع الأفراد على اتباع وسائل تحديد النسل باستخدام وسائل ترهيبية؛ فعملية «تنظيم الأسرة» ـ فى رأيى ـ لا بد وأن تترك للأسرة، ولا مجال لتدخل أحد فيها.

ودائمًا ما يأتى ذكر جرامين فى المناقشات التى تتناول الموضوعات السكانية؛ وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة استخدام وسائل تحديد النسل فى العائلات المتعاملة مع البنك إلى

نحو ضعف نسبتها على المستوى القومى. فخلال مؤتمر السكان الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤م؛ أشير كذلك إلى أن معدل المواليد ضمن عائلات جرامين يقل بشكل ملحوظ عن المعدل القومى. فمتى تمكنت تلك العائلات من زيادة دخلها من خلال الاعتماد على النفس، فإنها ـ العائلات ـ تظهر نوعًا من التصميم على أن يكون لها عدد أقل من الأطفال، وتحرص على حصولهم على قسط من التعليم، وكذلك أن تشارك بفعالية فى العملية الديمقراطية.

فإذا كانت القروض المتناهية الصغر من شأنها أن تخلق الوعى لدى الأسر بضرورة تحديد النسل، فلماذا إذن لا تقوم أجهزة الحكومة والهيئات الدولية ـ والتى تظهر قلقها الواضح بموضوع النمو السكانى ـ بدعم سياسة القروض المتناهية الصغر بشكَل أكثر فعّالية مما تقوم به الآن؟ هل يمكن أن يعود ذلك إلى أن إدارة القروض المتناهية الصغر هى إدارة اقتصادية تستهدف تحقيق الربح، وهو نشاط لا ينبغى أن تنخرط فيه الحكومات؟ أم أن هناك أهدافًا أخرى غير معلنة فى دعم البرامج الحالية لتنظيم الأسرة؟ فى اعتقادى، أن البرامج الحالية للحد من الزيادة السكانية هدفها تحويل الانتباه عن الأمور الأكثر حيوية والتى تتمثل فى وجود سياسات تسمح للشعب أن يهتم بنفسه وبمقدرات حياته. وأعتقد كذلك أنه كلما أسرعنا فى إعادة ترتيب أولوياتنا، كان ذلك أفضل للأفراد على هذا الكوكب ـ الآن وفى المستقبل.

* * *

فى البداية، بدأت ألاحظ كيف أن المشكلات المجتمعية يتم معالجتها بواسطة برامج جرامين، وذلك من خلال التركيز على تجربة واحدة من عائلات جرامين؛ بحيث يتم مناقشة أوضاعها أثناء ورش العمل السنوية التى تُعقد لقيادات الفروع الرئيسية لتقييم ومناقشة مشكلاتهم وإنجازاتهم. وكانت تلك الورش تستهدف تحديد الموضوعات التى تستحق الاهتمام، والبحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وقد نجحت آلية عمل هذه الورش بشكل كبير إلى الحد الذى شجعنا على عقد ورشة عمل على المستوى القومى لمجموعة مختارة من قيادات الفروع الرئيسية فى« تانجال» عام ١٩٨٠م. وبنهاية هذا اللقاء تمكنا من صياغة أربعة قرارات أجمع عليها كل من شارك بورشة العمل. ولم نكن نتوقع أن يتم الأخذ بتلك القرارات على هذا النحو من الجدية

التى ظهرت فى أعقاب الاجتماع، ولكننا بدأنا وعلى الفور فى تلقى طلبات للحصول على نسخ من هذه القرارات من قبل جميع فروع جرامين على مستوى بنجلاديش.

وفى اللقاء القومى الثانى المنعقد عام ١٩٨٢م، اختتمنا ورشة العمل بصياغة عشرة قرارات جديدة؛ والتى تمت زيادتها إلى ستة عشر قراراً فى ورشة العمل اللاحقة عام ١٩٨٤ م والتى عقدت فى «جوى ديفابور». لم نكن نتخيل مطلقًا حجم التأثير الذى ستحدثه هذه القرارات على المقترضين؛ فالآن يشعر هؤلاء المقترضون بفخر كبير من جراء تلك القرارات الستة عشر، وذلك بالنسبة لكل فرع من فروع جرامين، وهذه القرارات هى كالتالى:

١ ـ ينبغى علينا اتباع وتطوير المبادئ الأربعة لبنك جرامين والمتمثلة فى: الالتزام، والوحدة، والشجاعة، والعمل الجاد فى كافة مجالات حياتنا.

٢ ـ لا بد أن نمنح عائلاتنا الفرصة فى حياة هانئة ورغدة.

٣ ـ أننا لن نعيش فى بيوت خربة ومتهدمة؛ وإنما سوف نقوم بإصلاح بيوتنا الحالية، والعمل فى سبيل إقامة الجديد منها فى أقرب فرصة ممكنة.

٤ ـ سوف نقوم بزراعة الخضراوات على مدار العام؛ وسوف نأكل الكثير مما نزرع، ثم نقوم ببيع الفائض.

٥ ـ سوف نقوم خلال مواسم الزراعة بزراعة أكبر عدد ممكن من البذور.

٦ ـ سوف نخطط من أجل المحافظة على حجم صغير لأسرتنا، وسوف نخفض من نفقاتنا، وسوف نقوم بالاهتمام بصحتنا.

٧ ـ سوف نقوم بتعليم أولادنا، والتأكد من أنهم سيقومون بتغطية نفقات تعليمهم من خلال العمل.

٨ ـ دائمًا سوف نحرص على نظافة أطفالنا وبيئتنا.

٩ ـ سوف نقوم ببناء واستخدام دورات للمياه فى منازلنا.

١٠ ـ أن نحصل على المياه اللازمة للشرب من الأنابيب الموصلة بالآبار؛ وإذا لم يتسن لنا ذلك فسوف نقوم بغلى المياه أو استخدام مرشحات من حجر الشب لتنقيتها.

١١ ـ لن نأخذ أية مهور عند زواج أبنائنا، وكذلك لن نقوم بدفع أية مهور عند زواج بناتنا. سوف ننأى بعائلة جرامين بعيداً عن لعنة المهور. ولن نقدم على تزويج الأطفال.

١٢ ـ لن ننخرط فى أى سلوك تشوبه شبهة الظلم أو عدم العدالة، وسوف نعترض ونقاوم كل من تسول له نفسه على ممارسة أى نوع من الظلم على الآخرين.

١٣ ـ سوف نقوم بشكل تضامنى بالحصول على قروض أكبر من أجل تحقيق مستويات دخول أكبر.

١٤ ـ سوف نكون دائمًا على أهبة الاستعداد لأن يساعد بعضنا البعض الآخر، فإذا مر أحدنا بضائقة ما، فسوف نهبّ جميعًا لمساعدته أو مساعدتها.

١٥ ـ إذا تنامى إلى علمنا أى شىء من شأنه أن يهدد الالتزام فى أية فرع من الفروع، فلا بد أن نظهر لتقديم المساعدة فى إعادة الالتزام مرة أخرى.

١٦ ـ سوف نقوم بتقديم برامج لتدريبات رياضية فى كل فرع من الفروع. وسوف نشارك بشكل جماعى فى جميع الأنشطة الاجتماعية.

أما فى الوقت الحالى وفى جميع ورش العمل القومية التى نعقدها، فإنى دائمًا أناشد الحضور بعدم زيادة عدد القرارات التى نخرج بها من الاجتماع، ودعواى فى ذلك أنه ينبغى علينا التركيز فى القيام بالعمل الجاد فى سبيل تحقيق الستة عشر قراراً الموجودة بالفعل، بدلاً من تشتيت جهودنا لصياغة المزيد من القرارات. ولكن ما يحدث أن كل الفروع المحلية لجرامين تقوم بصياغة الجديد من القرارات التى تعالج مجموعة من المشاكل الخاصة بالمنطقة التى تعمل بها. هذه القرارات هى دليل دامغ على أن التوجه نحو تمكين الفقراء من الناحية الاقتصادية من شأنه أن يزيد من إصرارهم وعزيمتهم لتحقيق النصر فى المعركة ضد الفقر وما يرتبط به من مشاكل ناجمة عن المشكلة السكانية. وتمكين الفقراء اقتصاديّا كذلك سوف يساعد فى حل مشكلة الأمية وتحسين نوعية الحياة التى يحيونها من ناحية مستوى المعيشة أو من الناحية الصحية. فإذا حانت اللحظة التى يدرك فيها صانعو القرار أن الفقراء هم «شركاء» لهم فى تحقيق

التنمية ـ بدلاً من النظر إليهم كأعداء أو فئة مهمشة تكتفى بالجلوس فى مقاعد المتفرجين؛ عندها فقط سوف نتقدم بخطى أسرع كثيراً مما نقوم به الآن.

* * *

إن بنجلاديش دولة مبتلاة بالكوارث الطبيعية، وهذه حقيقة مؤسفة، وإن كان لا مفر منها، ويتحتم علينا التعامل معها فى نطاق عملنا. ولكن ما يعنينا هنا هو نوع الضائقة التى قد تلم بالمقترضين؛ فلا يهم إذا كانت كارثة بيئية أو مأساة شخصية، ففلسفة عملنا ومحور اهتمامنا هو كيفية مساعدة الشخص المبتلَى لتسديد ما أخذه من قرض؛ حتى ولو كان السداد بمعدل نصف قرش أسبوعيّا. فمثل هذا الالتزام من شأنه أن يشحذ همته ويقوى إحساسه بالاعتماد على الذات والفخر والثقة بالنفس. قد يكون من السهل علينا إعفاء ذلك الشخص من الدين، ولكن ذلك سيكون بمثابة إلغاء لجهود دامت لأعوام، سعينا فيها إلى تمكين المقترض من الإيمان بقدراته أو قدراتها الذاتية.

فلو اجتاح فيضان أو مجاعة قرية ما، وأدى ذلك إلى هلاك محصول المقترضين أو هلاك حيواناتهم، فسياسة البنك تقضى بأن يقوم فى الحال بإقراضهم أموالاً جديدة ليتمكنوا من البدء من جديد. فليس هناك إلغاء مطلقًا لأية قروض قديمة، ولكن ما نقوم به هو تحويل مثل هذه القروض ليتم سدادها على مدار آجال أطول، مع إتاحة الفرصة للمقترض من السداد وفقًا لمعدلات أبطأ وأقساط أصغر. وفى الحالات الأكثر سوءًا ـ عند وفاة أحد من المقترضين ـ نقوم باستقطاع جزء من الأموال من الصندوق المركزى للطوارئ (وهو صندوق للتأمين على حياة المقترضين) ومنحها لعائلة المتوفى فى أقرب وقت ممكن. ونقوم بعدئذ بمطالبة مجموعة العمل أو المركز التابع له المجموعة باتخاذ عضو جديد من نفس عائلة المتوفى ليحل محله وليعود عدد أعضاء الفريق من جديد إلى خمسة أعضاء.

وكما قلت فإن بنجلاديش مبتلاة بأنواع عديدة من الكوارث الطبيعية لدرجة أن المنطقة الواحدة من الممكن أن يمر عليها أكثر من نوع من الكوارث فى العام الواحد. فقد حدث مراراً أن تعرضت قرية أو منطقة أو مقاطعة بأكملها لأخطار الفيضانات أكثر من أربع مرات فى العام الواحد؛ الأمر الذى من شأنه أن يدمر مدخرات أو ممتلكات الكثير من العائلات بالكامل. فقد مرت بالبلاد فيضانات شديدة الوطأة فى أعوام

١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨م؛ وكان هذا الأخير من الحدة التى دعت إلى أن تتناقل أخباره وسائل الإعلام العالمية. وإضافة إلى هذا الفيضان حدث فى العام التالى ـ ١٩٨٩م ـ بعض الكوارث التى كانت متمركزة فى مناطق بعينها؛ فحدث أن ضرب إعصار مدمر مقاطعة «مانيك جانج».

وتعد الإجراءات العملية التى يتبعها جرامين فى مثل تلك الحالات واضحة ومتماثلة تمامًا؛ فالخطوة الأولى تبدأ بإيقاف كافة الإجراءات واللوائح البنكية، ثم يهب مدير فرع البنك فى المنطقة المنكوبة ومعه كافة العاملين بالبنك للتدخل فورًا والقيام بمسح المنطقة للمساعدة فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرواح وتوفير السكن والعلاج والطعام والحماية اللازمة للمتضررين. أما الخطوة الثانية فيقوم فيها موظفو البنك بزيارة منازل أعضاء البنك ـ المقترضين ـ فى محاولة لإعادة بث الثقة والطمأنينة فى نفوسهم؛ وذلك من خلال إعلامهم باستعداد البنك لمساندتهم، وكذا استعداد باقى أعضاء فريقهم لتقديم العون لهم. وعند هذه المرحلة نكون قد توصلنا إلى تحديد احتياجات المتضررين، وعندئذ نقوم بكل ما يلزم لتوفيرها لهم فى الحال؛ فنقوم بتوفير المأكل والمشرب وبعض المحاليل الملحية للوقاية من حالات الجفاف والإسهال. كما نقوم بتوفير أنواع من الحبوب المخصصة للحالات الطارئة ليقوموا بالبدء فى زراعتها وإمدادهم بالنقود اللازمة لشراء قطيع جديد من الماشية وتوزيع ما يحتاجونه من أصول رأسمالية، كما يتم إقراضهم بعض الأموال المخصصة لحالات الكوارث. لقد كنا نريد أن نمنح المتضررين فسحة من الوقت ليقوموا بدفن أحبائهم الذين لم يكتب لهم النجاة، ولكننا فى الوقت ذاته لم نكن نريد لهم أن يغرقوا فى حالة من الشفقة والرثاء على الذات ويستسلموا لليأس والضياع. لقد كنا نريد لهم أن يشرعوا من جديد فى التفكير فى مشروعات تنقذهم مما هم فيه؛ وذلك لأن التعويضات التى سيحصلون عليها محليًا أو دوليًا غالبًا ما تأتى متأخرة بالإضافة إلى كونها غير كافية. فالسبيل الوحيد إذن لهؤلاء المتضررين لكى يتمكنوا من التغلب على آلامهم ومعاناتهم وما هم فيه من تدمير أن يقوموا بإعادة بناء ما يملكونه.

وخلال فترات الكوارث، عادة ما يتم إعادة جدولة القروض القديمة ومد فترة السماح لتسديد أقساطها، ويتم أثناء الاجتماعات الخاصة منح المركز المحلى سلطة

تحديد المدة التى ينبغى أن تغطيها فترة السماح (*). كما أننا نقوم بصياغة خطة للأجل البعيد والتى من شأنها أن تجعل من المنطقة مكانًا أكثر أمنًا . على سبيل المثال نقوم ببناء مساكن تستطيع الصمود أمام الزوابع والأعاصير. يلاحظ الآن أن الكثير من فروع جرامين على طول الساحل مبنية من الصلب وعلى أسس خرسانية.

لا يقوم جرامين بالاحتفاظ بأية إحصاءات كلية عن عدد حالات الكوارث الطبيعية التى تحتم عليه التعامل معها والتغلب عليها؛ ولكن يمكننى أن أقول إن قرابة خمسة بالمائة من القروض الممنوحة قد تم توجيهها إلى مواجهة مثل هذه الأزمات والكوارث. وتعد حالة «براميلا رانى خوش» مثالاً يوضح نوعية الكوارث التى غالبًا ما تواجه مقترضينا. ففى عام ١٩٧١م ـ أثناء حرب التحرير ـ تعرض منزل «براميلا» للاحتراق مرتين على يد أفراد من الجيش الپاكستانى. وفى عام ١٩٨٤م قامت «براميلا» بالانضمام إلى جرامين، وفى عام ١٩٨٦م دخلت المستشفى فى تانجال وأجرى لها عملية جراحية ، نصحها الأطباء على إثرها بالتوقف عن العمل لبضع سنين. واقترح أعضاء فريقها أن تقوم بتسديد تكلفة العملية الجراحية من خلال الحصول على قرض من رصيد الفريق بالبنك، ولكن نظرًا لعدم كفاية ذلك الرصيد قامت «براميلا» ببيع بقرتها ومحل الخضر خاصتها.

وحصلت «براميلا» على قرض جديد استخدمته لشراء بقرات حلوب، ولكن تلك البقرات نفقت بسبب مرض غير معلوم. فلجأت «براميلا» إلى مركز الفرق التابعة له واقترضت ستين دولارًا من صندوق الفريق، واستخدمت القرض لشراء بقرة جديدة. وفى أثناء فيضانات عام ١٩٨٨م، غرقت قرية «غابيشا» حيث غمرتها المياه تمامًا وتعرض منزل «براميلا» للتدمير، كما فقدت محصولها، واجتاحت الأوبئة القرية لمدة ثلاثة أسابيع . وقام موظفو البنك بزيارة القرويين بشكل يومى لتوزيع الأقراص المطهرة للمياه. وحصلت «براميلا» ـ مثلها فى ذلك مثل الآلاف من أعضاء جرامين ـ على أربعين كيلو من القمح، وقامت بتسديد قيمة هذه الكمية من القمح فى صندوق

(*) المركز المحلى للفريق، هو مركز يضم مجموعة من الفرق المتعاملة مع جرامين والتى تقع فى النطاق الجغرافى نفسه، ويكون لهذا المركز رئيس منتخب من قبل أعضاء الفرق المختلفة، ويتولى هذا الرئيس حضور الاجتماعات والوساطة بين الفرق وبين البنك.

الكوارث المخصص للفريق، كما قامت بشراء بعض من بذور الخضر منا والتى نقوم ببيعها بسعر التكلفة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع وبعد عودة الأمور إلى نصابها تمكنت «براميلا» من إعادة فتح محلها لبيع الخضر.

وفى عام ١٩٩٢م، شب حريق بسبب أحد مصابيح الزيت وانتشر محطمًا منزل «براميلا»، وقد حاول جيرانها وغيرهم من الفلاحين مساعدتها فى إخماد الحريق، ولكن النيران كانت قد أتت على محصولها، وفقدت «براميلا» ما تملكه من طعام، كما أتى الحريق على محل الخضر الذى تملكه بالكامل، وكذلك بقرتيها. لم يتبق لها إلا بعض الملابس التى كانت تحملها هى وزوجها على ظهريهما. وفى صباح اليوم التالى للحريق، قام فريق من بنك جرامين بزيارة «براميلا» وفى لقاء خاص تم منحها قرضًا من صندوق الفريق المخصص لحالات الكوارث. ولكنها عوضًا عن اللجوء إلى صندوق الكوارث، قررت أن تحصل على قرض موسمى من صندوق الفريق، واستخدمت جزءًا من القرض فى إقامة محلٍّ صغير للخضر، أما الجزء المتبقى فقد استثمرته فى شراء مخصبات لأرضها المروية. وبمساعدة أبنائها البالغين الثلاثة، نجحت «براميلا» فى تسديد القرض. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، منحها جرامين قرضًا عقاريّا، فقامت بإقامة منزل جديد لها ولأسرتها.

وفى الوقت الحالى، تقوم «براميلا» باستثمار القرض الثانى عشر لها، وهى الآن تملك وتستأجر مساحة من الأرض كافية لإطعامها هى وأسرتها بالكامل، كما تقوم ببيع حوالى عشرة مندات (*)من الأرز غير المقشور سنويّا.

* * *

عمد جرامين منذ لحظة البدء إلى مخالفة الأساليب التقليدية فى التخفيف من الفقر، وذلك من خلال قيام البنك بمنح القروض اللازمة دون أن يسبق ذلك توفير التدريب اللازم لتنمية مهارات المقترضين. وطالما تعرضنا للكثير من النقد من جراء تلك السياسة، حتى من أقرب الأصدقاء إلينا. ففى حالة «چوبرا»، على سبيل المثال، لم

(*) المند: هو وحدة للقياس.

نجد هناك حاجة إلى توفير برامج تدريبية بشكل رسمى، ولقد ثبت لنا من خلال خبرتنا على مدار الثمانينيات صحة اعتقادنا، فأصبحنا أكثر ثقة من اتخاذنا للنهج السليم.

فما الداعى إذن بالمبادرة بالتدريب؟

أنا شخصيّا أعتقد وبشدة أن جميع البشر لديهم مهارات فطرية، يمكننى تسميتها بالمهارات اللازمة للنجاة، أو فن البقاء على قيد الحياة. وحقيقة كون الفقراء من الأحياء هى الإثبات القاطع بامتلاكهم لهذه المهارات؛ فهم ليسوا بحاجة إلينا لتعليمهم كيف ينجون بأنفسهم ويبقون على قيد الحياة، فهم بالفعل يجيدون وبمفردهم القيام بذلك؛ ولذا فإنه بدلاً من إضاعة وقتنا فى تدريبهم على اكتساب مهارات جديدة، فإن جل اهتمامنا هو تعظيم استغلالهم للمهارات المتوفرة بالفعل لديهم. وعملية منح الفقراء للقروض من شأنها أن تسمح لهم وعلى الفور باستغلال المهارات التى يجيدونها بالفعل ـ فينخرطون فى أعمال تتنوع بين النسج أو تقشير الأرز أو تربية الماشية أو تجارة التجزئة، وعندها يتحول ما يحصلون عليه من نقود إلى أداة أو مفتاح يقوم بفك الأقفال المغلقة على ما يمتلكونه من مهارات أخرى، وبذلك يتمكنون بأنفسهم من اكتشاف وتطوير طاقاتهم الكامنة. وغالبًا ما يقوم المقترضون بتعليم بعضهم البعض الأساليب الجديدة التى تسمح لهم باستغلال مهاراتهم الفطرية بكفاءة وفعالية ـ إنهم يتعلمون على نحو أفضل كثيرًا من أى تدريب قد نقدمه لهم.

أما بالنسبة لصانعى القرار فى الحكومة والكثير من المنظمات غير الحكومية، وكذلك الكثير من الاستشاريين الدوليين، فإن نقطة البدء لديهم فيما يخص سياسات تخفيف الفقر تتمثل فى عقد دورات تدريبية مكثفة. ويعود السبب فى تبنيهم لهذا الأسلوب إلى البدء بفرضية أن هؤلاء الأفراد فقراء لأنهم لا يمتلكون المهارات اللازمة؛ كما أنهم يفترضون أن التدريب من شأنه أن يخلق ويدعم اهتمام الفقراء، وذلك من خلال تمكينهم من خلق المزيد من فرص العمل لأنفسهم، وذلك دونما الحاجة إلى تحمل مسئولية تحقيق أية نتائج ملموسة. وبفضل تدفقات أموال المعونات ووجود ميزانيات لتحقيق الرفاهية، أمكن تطوير الصناعات الثقيلة فى جميع أنحاء العالم، وكل ذلك نجح نتيجة توفير تلك البرامج التدريبية. فالخبراء فى مجال سياسات تخفيف الفقر مصرون على أن التدريب يمثل عملية فى غاية الحيوية بالنسبة للفقراء، لكى يتمكنوا من

تحسين مستواهم وصعود السلم الاقتصادى. ولكن إذا تسنى لك الخروج ومراقبة ما يحدث فى الواقع بالفعل، فإنك بالتأكيد ستتمكن من إدراك حقيقة السبب فى كون الفقراء فقراء، ففقرهم لا يعود إلى افتقارهم للتدريب أو لكونهم أميين، ولكن السبب يعود إلى عدم تمكنهم من الاستفادة بالعائد من جراء قيامهم بالعمل. فالفقراء ليس لديهم أية درجة من السيطرة على رأس المال؛ ومما لا شك فيه أن القدرة على السيطرة على رأس المال تعد مصدراً من مصادر القوة التى تمكنهم من الخروج من دائرة الفقر؛ فالحصول على الفائدة هى عملية تنطوى ـ للأسف ـ على قدر كبير من التحيز تجاه رأس المال. وبناءً على ذلك فإن وضع الفقراء الذى لا يكسبهم أية قوة نسبية، يدفعهم إلى العمل لتحقيق صالح من يملك السيطرة على الأرصدة المولدة للدخل. لماذا إذن لا تتاح للفقراء فرصة تملك البعض من رأس المال؟ لأنهم فى الواقع لا يحصلون على أية أموال من إرث أو من قرض، إضافة إلى عدم إقبال كائن من كان على السماح لهم بالحصول على المال؛ وذلك لأنه يتم النظر إليهم كأناس لا يستحقون حيازة أية أموال.

وأعتقد شخصيّا أن الكثير من برامج التدريب يمكن اعتبارها مضادة للإنتاج. فلو اتبع جرامين السياسة التى تلزم المقترضين المشاركة فى برامج تدريبية فى مجال إدارة الأعمال الحرة قبل أن تتاح لهم فرصة الحصول على قرض لاستخدامه فى إقامة أية مشروع تجارى، فإن ذلك قد يؤدى إلى عزوف الكثيرين عن اللجوء إلى البنك. فعملية التعليم أو التدريب الرسمى هى عملية قد توحى بالتهديد للمقترضين، بل إنها قد تؤدى إلى تدمير ما يمتلكونه من قدرات فطرية، أو قد تشعرهم بالضآلة والغباء وعدم القيمة. كذلك غالبًا ما يتم منح الفقراء حوافز للاشتراك فى مثل هذه البرامج التدريبية ـ وفى بعض الحالات يحصلون على مزايا مالية فورية فى شكل مخصصات تدريبية، أو قد يتم اعتبار المشاركة فى البرنامج التدريبى كشرط أولى للحصول على المزيد من المزايا المادية أو العينية. مثل هذه الممارسات من شأنها أن تجذب الفقراء، حتى وإن لم يكونوا مهتمين بالفعل بالبرنامج الذى يشاركون فيه.

لا أعنى بكلامى هذا أن جميع البرامج التدريبية هى سيئة وبلا جدوى، ولكن ما أعنيه أن التدريب لا ينبغى فرضه على الناس. فالمبرر الوحيد لتوفير التدريب هو أن يسعى الأفراد إلى الحصول عليه بأنفسهم، ويكونوا مستعدين فى الوقت ذاته للدفع

النقدى أو العينى نظير الحصول عليه. فالمقترضون من جرامين ـ على سبيل المثال ـ يسعون للحصول على التدريب؛ فهم يشعرون بالحاجة إلى تعليمهم كيفية قراءة الأرقام التى تدون فى كراسة الدين الخاصة بهم، وذلك لكى يتمكنوا من احتساب كمية أقساط الدين التى قاموا بتسديدها، وكذا الكمية المتبقى عليهم تسديدها. ويحتاج المقترضون عادة إلى قراءة المبادئ الستة عشر لجرامين، واحتساب أرصدتهم، ومتابعة البيانات الخاصة بالنشاط الذى يقومون به. إضافة إلى ذلك قد يحتاج المقترضون إلى تعلم الجديد فى تربية الدجاج أو تربية البقر، أو قد يحتاجون إلى تعلم الجديد فى أساليب الزراعة والتخزين ومتابعة المحاصيل والإشراف عليها. ومن جانبه يقوم جرامين بتوفير الأساليب التكنولوجية الحديثة للمقترضين، وكذا توفير الهواتف الخلوية لهم، والأجهزة التى تعمل بالطاقة الشمسية، وكيفية الاستفادة من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). وسوف تؤثر هذه التكنولوجيا الحديثة بالإيجاب على المقترضين؛ فسرعان ما سيجدون أنفسهم فى حاجة لاحتساب تكلفة المكالمات التى يجرونها، أو فى حاجة لفهم الكلمات التى تظهر لهم على شاشات الكمبيوتر والهواتف.

* * *

وحتى قبل أن أبدأ فى تجربة بنك جرامين، فقد كنت كثير الانتقاد لمنظمات المعونة الدولية العاملة فى بنجلاديش. وكان البنك الدولى من أكثر المنظمات الدولية تأثيراً فى الاقتصاد البنجالى، وأيضًا من أكثر المنظمات التى قمت بانتقادها. ولطالما نَشَأت ـ على مدار سنوات عديدة ـ الكثير من المصادمات والمشاحنات بين كل من البنك الدولى وبنك جرامين؛ الأمر الذى حدا ببعض المراقبين بإطلاق مسمى «الشريكان المتشاكسان» على كل من البنكين. فلم يكن هناك سوى قلة من الأفراد فى البنك الدولى ممن لديهم فكرة عما يعنيه مفهوم القروض المتناهية الصغر، ورغم هذا كان أسلوبنا فى التعامل مع المفهوم وكيفية تطبيقه مختلفًا جذريّا لأعوام عديدة؛ الأمر الذى أدى إلى استهلاكنا للكثير من الوقت والجهد نصارع بعضنا البعض بدلاً من أن نتعاون وتتضافر جهودنا.

وحدث أن وقعت إحدى المواجهات العامة بين الطرفين فى المؤتمر الإلكترونى الذى كان منعقدًا بمناسبة «يوم الغذاء العالمى»، وكان ذلك فى عام ١٩٨٦م. فقد دعانى المنسق

القومى للجنة الأمريكية المنظمة ليوم الغذاء العالمى ـ السيدة باتريشا يونج ـ لكى أشارك فى المؤتمر بصفتى عضواً ضمن هيئة مستشارين تضم رئيس البنك الدولى آنذاك ـ السيد باربر كونابل. وتمت إذاعة هذا المؤتمر الإلكترونى بالأقمار الصناعية على ثلاثين دولة، ولم تكن لدىَّ فكرة واضحة عما يدور حوله المؤتمر، ولكنى قررت قبول الدعوة باشتراكى فيه؛ علها تكون فرصة لشرح قناعتى فى ضرورة أن يتم اعتبار منح القروض كحق إنسانى، وكذلك شرح كيف يمكن لهذه القروض أن تلعب دوراً استراتيجيّا فى معالجة مشكلة الجوع فى العالم.

لم تكن لدىَّ النية فى الدخول فى معركة كلامية مع رئيس البنك الدولى، ولكن «كونابل» استفزنى بادعائه أن البنك الدولى قد قدم دعماً ماليّا لجرامين فى بنجلاديش. فشعرت أن من واجبى تصحيح مقولته وما تحمله من معلومات مغلوطة، فقاطعت حديثه بأدب وأوضحت أن البنك الدولى لم يسبق له أن قام بما يدعيه رئيسه. لم يعر «كونابل» لمعارضتى أدنى انتباه، وقام بإعادة عبارته ثانية بأن أموال البنك الدولى قد ساعدت جرامين فى أداء عمله. وفى هذه المرة قمت بمقاطعته بعنف، ولكن تكرر تجاهل «كونابل» لاعتراضى، بل وأعاد للمرة الثالثة الادعاء بأن البنك الدولى أمد بنك جرامين بمساعدات مالية. فشعرت أن علىّ أن أوضح الحقيقة جلية لكل مشاهدى القناة الفضائية عبر التلفاز، فقلت:

« نحن فى بنك جرامين لم يحدث أن رغبنا مطلقًا أو قبلنا أى تمويل من البنك الدولى؛ لأننا لا نحب الطريقة التى يقوم بها البنك بإدارة أعماله. فخبراء البنك الدولى ومستشاروه غالبًا ما يتولون إدارة المشروعات التى يقومون بتمويلها، وهم لا يستريحون إلا إذا قاموا بتشكيل الوضع على هذا النحو. أما نحن فى جرامين فلا نريد لأى أحد أن يقوم بتشكيل أوضاعنا وفقًا لأهوائه، أو أن يتطفل على نظامنا ليملى علينا كيف يمكن أن نتصرف. وبالفعل، لقد قمنا هذا العام على وجه التحديد برفض دعم قيمته ٢٠٠ مليون دولار كقروض منخفضة الفائدة من البنك الدولى. كما أننى أخبرت «كونابل» ـ الذى يفخر بأن لديه أفضل العقول المفكرة فى العالم ـ بأن الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين اللامعين لا تترجم بالضرورة فى صورة سياسات وبرامج قابلة لأن يستفيد منها الفقراء».

فمن واقع خبرتى قابلت نماذج متكررة لجهات مانحة لها الأسلوب الخاطئ نفسه فى التعامل مع الفقراء، حيث يمكن لى ـ على سبيل المثال ـ أن أشير إلى تجربة جزيرة «نيجروز» فى الفلبين. ففى عام ١٩٨٩م أقام جرامين مشروعًا فى الجزيرة على غرار بقية مشروعاته فى بنجلاديش، وأطلق على هذا المشروع مسمى «مشروع دنجانون»، وجاء ظهور هذا المشروع استجابة لانتشار مرض سوء التغذية بين أطفال الجزيرة. وبعد مرور سنوات عديدة على إقامة المشروع، قام الدكتور«سيسل ديل كاستيلو» ـ مؤسس مشروع دنجانون ـ بطلب معونة من إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة لاستخدامها فى توسعة نطاق المشروع. وجاء رد الهيئة بأن أرسلت أربع بعثات للتحقيق فى طلب «كاستيلو»، منفقة بذلك آلاف الدولارات مقابل تذاكر الطائرة والنفقات اليومية وأجرة الاستشاريين. وبسبب التعقيدات البيروقراطية، لم يحصل المشروع على قرش واحد كدعم مالى، وذلك بعد مضى نحو خمسة أعوام قام فيها الإخصائيون بمراجعة وتقييم المشكلة مرارًا وتكرارًا مهدرين بذلك الكثير من الموارد القيمة، بينما فقراء الجزيرة لم ينجحوا فى الحصول على أى قرض ولو صغير من تلك الهيئة.

لا يمكننى هنا سوى أن أدون ملاحظة بأنه لو تسنى لمشروع جزيرة «نيجروز» أن يحصل على أموال مساوية لتكلفة واحدة فقط من مهام تلك الهيئة، لكان من الممكن مساعدة بضع مئات من الأسر الفقيرة بالجزيرة.

إن ذلك الاتجاه المتنامى نحو الاعتماد على الأعمال الاستشارية من قبل هيئات المعونة الدولية قد أدى إلى انحراف خطير فى طريقة إدارتها لأعمالها. فأسلوب عمل تلك الهيئات يسير وفق فرضية أن الدول المتلقية للمعونة لا بد وأن يتم توجيهها فى كل خطوة من خطوات أدائها لأعمالها ـ بدءًا من التحديد إلى الإعداد والتجهيز وانتهاءً بالتنفيذ. وتبعًا لذلك أصبح أسلوب الجهات المانحة وخبرائها أبعد من أن يتم تقبله من قبل الدول التى يقومون بمساعدتها. والأكثر من ذلك أن هؤلاء الخبراء عادة ما يكون لهم تأثير سلبى يشل ويعرقل أية مبادرة قد تصدر من الدول المتلقية للمعونة؛ فغالبًا يقوم الموظفون والأكاديميون فى تلك الدول بتبنى النماذج المذكورة فى مستندات الجهات المانحة، حتى ولو كانوا مدركين ومقتنعين داخليًا بعدم صحة تلك النماذج.

* * *

بعد عام ١٩٨٦م، وبعد أن أوضح جرامين بشكل قاطع عدم قبوله لأى نوع من أنواع التدخل فى إدارة أعماله من قبل البنك الدولى، قام الأخير بتأسيس منظمة مانحة للقروض المتناهية الصغر فى بنجلاديش فى محاولة لدمج منهاجية عملنا بمجموعة أخرى من البرامج المناظرة. وكنت أعتقد أن تلك التجربة برمتها غير واقعية، وبالفعل قامت الحكومة البنجالية فى النهاية بالأخذ بنصيحتنا ورفضت مبادرة البنك الدولى. ولكن البنك الدولى لم يتعلم شيئًا من هذه العملية، بل ـ وعلى العكس ـ قام بحذف كلمة «بنجلاديش» من وثيقة المقترح المرفوض وقام عوضًا بعرضه على حكومة «سيريلانكا».

ولقد حفزتنى خبرتى غير السارة مع البنك الدولى أن أقوم بدراسة كل شاردة وواردة عن الهيئات الدولية العاملة فى مجال المعونة أو التنمية. وكانت إحدى الملاحظات التى بدت جلية لى بالنسبة لسلوك تلك الهيئات، هى أن لديها الكثير من الأموال التى يمكن أن توزعها، ويتحكم مسئولو البنك فى تحديد حجم الأموال التى تمنح لكل دولة؛ وكلما زاد حجم الأموال التى ينجح المسئولون فى منحها للدول، زادت النقاط التى يحصلون عليها كمسئولين عن الإقراض؛ لذا نجد المسئولين من الشباب الذين لا ينقصهم الطموح فى هيئات التسليف الدولية يقدمون على اختيار المشروعات التى تبدو ذات تكلفة عالية، فإقدامهم على مثل تلك المشروعات يعنى توظيفهم لكم أكبر من الأموال، ويعنى تبعًا لذلك التحرك بأسمائهم إلى أعلى سلم الترقى الوظيفى بالهيئة المانحة.

ولقد شهدت من خلال مجال عملى التكالب الشديد من قبل مسئولى الهيئات المانحة على تسليف أكبر كم ممكن من الأموال لبلد كبنجلاديش، فهم يقومون بممارسة كافة الحيل والضغوط الممكنة لتحقيق مأربهم. ومن هذه الحيل تقديم الرشاوى إلى المسئولين الحكوميين وكبار الساسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، يقومون باستئجار المنازل الجديدة المملوكة لمسئولين حكوميين، أو يقومون بدعوة هؤلاء المسئولين إلى رحلة جذابة فى الدول الأجنبية تحت غطاء مشاركتهم فى ورش عمل تحضيرية ومؤتمرات. وعادة ما يقوم الاستشاريون فى تلك الهيئات المانحة والموردون ـ وكذا المسئولون عن العقود ـ بتسهيل أمر تلك الرشاوى بصورها المتنوعة.

فهذه الفئات قبل أى شىء هى ذات المصلحة الأولى التى تستفيد من جميع المشروعات الممولة من المانحين.

وفى دراسة لإحدى المؤسسات البحثية فى بنجلاديش، تم تقدير حجم المعونات الخارجية التى حصلت عليها بنجلاديش خلال الستة والعشرين عامًا المنصرمة بأكثر من ثلاثين بليونا من الدولارات، ولكن قدرت الدراسة نسبة الأموال التى لم تنفق داخل بنجلاديش من تلك المعونات بحوالى ٧٥٪؛ حيث تم إنفاق هذه النسبة على شراء المعدات والآلات، وفى الاستعانة بالخبراء من الدول المانحة ذاتها. فالغالبية العظمى من الدول الغنية تقوم باستخدام ميزانيتها المخصصة للمعونة الأجنبية فى توظيف عمالتها وبيع منتجاتها، كل ذلك يحدث تحت مسمى برامج التخفيف من الفقر. أما نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية والتى من المفترض أن تنفق داخل بنجلاديش، فغالبًا ما تجد طريقها مباشرة إلى شريحة صغيرة تشمل أبرز الموردين المحليين والقائمين على إبرام الصفقات والخبراء والاستشاريين. هذا إلى جانب أن نسبة كبيرة من أموال تلك الفئات المحلية تستغل فى شراء بضائع استهلاكية أجنبية، والتى تكون منعدمة القيمة بالنسبة لاقتصاد البلد وقوته العاملة. وبالتالى نجد هناك اعتقاد وقناعة لدى العامة بأن النصيب الأكبر من الأموال الممنوحة يكون مآلها زيادة فى أرصدة كبار الساسة والمسئولين الحكوميين الذين ساعدوا فى طبخ القرارات الخاصة بالصفقة وقاموا بالتوقيع على العقود.

هذا الوضع هو نفسه ما يحدث بالنسبة لجميع الدول التى تتلقى معونات خارجية يتراوح إجمالى قيمتها من ٥٠ ـ ٥٥ بليون دولاراً سنويّا. فالمشروعات التى يتم تمويلها من خلال المعونات تخلق الكثير من الممارسات البيروقراطية والتى سرعان ما تؤدى إلى شيوع الفساد وعدم الكفاءة فى تلك المشروعات مسببة خسارات عظيمة. فالعجب أنه فى ظل عالم يتغنى بسيادة وتفوق نموذج اقتصاد السوق والعمل الحر، ما زالت أموال المعونة تستنفذ لتوسيع حجم النفقات الحكومية، لتعمل بالتبعية فى غير صالح آليات اقتصاد السوق.

فكم متزايد من أموال المعونة يخصص لرصف الطرق وبناء الكبارى وما شابهها من أعمال من المفترض أن تساعد الفقراء «فى الأجل الطويل». ولكننا نجد أن الفئة

الوحيدة التى تستفيد حقيقة من تلك المعونات هى الفئة التى تضم مَنْ هم أغنياء بالفعل. فالمعونات الأجنبية أضحت نوعًا من الأعمال الخيرية الموجهة لطبقة الأغنياء وذوى النفوذ، بينما تزداد طبقة الفقراء فقراً. فإذا أريد لأموال المعونة أن يكون لها تأثيرها الإيجابى على حياة الفقراء، فلا بد من إعادة هيكلة عملياتها بحيث تصل مباشرة إلى الفقراء.

وأعتقد شخصيّا أنه لا بد من أن تُصمم آلية جديدة للمعونات تتم وفقًا لأهداف جديدة، «فالحد المباشر من مستوى الفقر» لا بد وأن يكون الهدف الأساسى لجميع برامج التنمية. فالتنمية لابد أن يتم تناولها فى إطار كونها موضوعًا يتعلق بحقوق الإنسان، وليست مجرد موضوع بسيط يتعلق فقط بزيادة الناتج القومى الإجمالى (GNP) فعندما يرتفع مستوى أداء الاقتصاد القومى، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة حدوث تحسن فى مستوى معيشة الفقراء؛ لذا لا بد من إعادة تحديد مفهوم التنمية، بحيث يشير فقط إلى حدوث تغيير إيجابى وقابل للقياس فى نصيب الفرد من الدخل القومى، وبحيث يتم تعريف هذا الفرد على أنه ضمن فئة أدنى ٥٠ ٪ من إجمالى السكان.

* * *

وفى يوم من الأيام، قام صحفى أمريكى بالتعريض بى ومهاجمتى فى أحد اللقاءات، وكان هذا الصحفى مستَفَزّا من موقفى المعارض على طول الخط مع المنظمات الدولية العاملة فى مجال المعونات التنموية وعلى رأسها البنك الدولى. وكالكثيرين ممن هم على شاكلته، كان يرى أن البنك الدولى منظمة خيرية تسعى إلى مساعدة الآخرين وتبذل قصارى جهدها دون انتظار للشكر. فقام الصحفى باستخدام مكبر الصوت (الميكروفون) ووجه إلىَّ الكلام وهو يصيح بصوت ملؤه التحدى: «بدلاً من موقفك الناقد على طول الخط، هلا أخبرتنا ما هى الخطوات الجادة التى سوف تتخذها إذا ما أصبحت يومًا رئيسًا للبنك الدولى؟».

أجبته فى برود قائلاً: «لم أفكر مطلقًا فيما يمكن لى عمله إذا ما أصبحت رئيسًا للبنك الدولى، ولكنى أعتقد أن أول ما سأقوم بعمله هو أن أنقل المركز الرئيسى للبنك إلى دكا».

فسألنى فى سخرية: «وتحت أى مسمى ستقدم على هذه الفعلة؟».

«حسنًا، لو كنت مكان لويس بريستون ـ رئيس البنك الدولى آنذاك ـ وأعلنت أن الهدف الأساسى للبنك الدولى هو محاربة الفقر، ففى هذه الحالة أجد أنه من المنطقى أن ينتقل مقر البنك الرئيسى إلى موقع يكون وضع الفقر فيه قد بلغ مداه. ففى دكا، سيكون البنك محاطًا بأناس يعانون من شدة الفقر والجوع، ومن خلال العيش بالقرب من المنطقة التى تعانى المشكلة المنوط بالبنك حلها، سيكون مسئولو البنك أقدر على إيجاد الحلول بشكل أسرع وأكثر واقعية».

فأومأ المحاور تصديقًا على كلامى، فبدا لى أنه أصبح أقل عداء عما كان عليه فى بداية اللقاء.

«علاوة على ما سبق، إذا تم نقل مقر البنك الرئيسى إلى دكا، فإن الكثير من موظفى البنك ـ والبالغ عددهم خمسة آلاف موظف ـ سيرفض المجىء للعيش بدكا، فدكا ليست مدينة نابضة بالأنشطة الاجتماعية، كما أنها ليست مكانًا جذابًا وملائمًا لموظفى البنك لكى يقوموا بتنشئة أولادهم فيها. فى اعتقادى، سيُقْدم الكثيرون على التقاعد التطوعى أو حتى على ترك العمل. مثل ذلك التوجه سوف يكون له مردودٌ إيجابى من زاويتين: **الأولى:** التخلص من هؤلاء الذين ليس لديهم التزام داخلى قوى بدورهم فى محاربة الفقر؛ **والثانية:** تقليص النفقات حيث إن الرواتب فى مدينة كدكا ستكون أقل كثيراً من تلك التى تستلزمها المعيشة فى مدينة مرتفعة التكلفة كواشنطن». وبهذه الكلمات اختتم اللقاء.

فى عام ١٩٨٧م، عندما كنت فى زيارة للولايات المتحدة، كان لى أكثر من لقاء مثمر مع الصحافة الأمريكية. وحدث أن كان أحد هذه اللقاءات مصادفة أمام إحدى لجان الكونجرس؛ فبعد نهاية جلسة الاستماع، اندفعت إلى حجرة صغيرة وجدت بها أحد الأشخاص مشغولاً بإلقاء بعض الأفكار من خلال الهاتف. لم تكن لدى أية فكرة عن كيفية عقد مؤتمر باستخدام الهواتف، كما لم يقم أحد بإخبارى عما كان يدور، ولكنى وجدت نفسى فى ذاك الموقف ومعى جهاز للتحدث، ومعى أربعة عشر من

رجال الصحافة التابعين لكبريات الصحف اليومية منتظرين لكى يوجهوا بعض الأسئلة؛ إذن لقد كان المكان الذى دخلته مصادفة بمثابة مؤتمر صحفى.

كان الشخص الذى يقوم بالحديث والرد على أسئلة الصحفيين هو «سام دالى هاريس» ـ وهو مدرس ثانوى سابق تحول إلى العمل فى المجال الاجتماعى. وكان «سام» قد بدأ تأسيس شبكة قومية للعمل التطوعى أسماها «المسئولية عن إنهاء المجاعات فى ظل التشريعات» والمعروفة اختصاراً باسم «RESULTS» ، وكان يقوم بالاجتماع شهريّا بكافة المتطوعين على مستوى الولايات المتحدة من خلال الهاتف. وكان «سام» شخصًا دمث الخلق، وكان يتحدث على نحو أمدنى أنا والآخرين من الصحفيين فى الوقت نفسه بموجز عما قام به من أعمال، وقمت بتدوين بعض الأسئلة.

المحادثة الأولى فى المؤتمر الهاتفى دامت قرابة الساعة، أعقبتها استراحة قصيرة وبدأ بعدها شخص آخر فى الحديث قبالة أربعة عشر من كتّاب صحفيين آخرين ممن ينتمون إلى مختلف الصحف الأمريكية. وقد تعلمت من ذلك اليوم كيف أمكن لمنظمة كـ«RESULTS » أن تكون فعالة؛ إنه دور الإعلام إذن، حيث ساعد الكُتاب الصحفيون المنظمة من خلال دعم تمرير تشريع فى ديسمبر من عام ١٩٨٧م، يفرض على هيئة المعونة الأمريكية أن تقوم بتخصيص خمسين مليون دولار لتمويل برامج للقروض متناهية الصغر الموجهة للفقراء، وذلك رغم المعارضة الشديدة من قبل إدارة الرئيس الأمريكى «ريجان».

ومنذ ذلك اليوم أصبحت و«سام» أصدقاء مقربين، فقد كانت إرادته بلا أدنى شك صلبة كالصخرة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الفقر والجوع. وأصبح لمنظمة «RESULTS» فروع مماثلة فى ست من الدول هى: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا واليابان وأخيراً أستراليا.

تتشابه المنظمات فى جميع تلك الدول فى تبنيها لأسلوب القروض المتناهية الصغر كآلية لمكافحة الفقر، كما تتشابه فى اعتمادها على شبكة من المتطوعين المحليين والنشطاء فى المجال الاجتماعى؛ وذلك للتأكد من أن عملها يحظى باهتمام ودعم

وسائل الإعلام والممثلين النيابيين والحكومة الوطنية. لقد قامت المنظمات فى تلك الدول بالضغط على هيئات المعونة الحكومية وكذا الهيئات الخاصة لتمويل برامج القروض المتناهية الصغر، وكذلك تمكنت تلك المنظمات من تكوين جبهة داخل وزارة الخزانة، وكذلك تمكنت من التفاوض مع الوزراء من أجل الضغط على البنك الدولى لكى يوجه المزيد من الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالفقر، ولم يكن تبنى ذلك الأسلوب يتم لمرة واحدة، وإنما بشكل سنوى، وذلك من منتصف الثمانينيات، كما قامت تلك المنظمات بحملة للأخذ بمجموعة من البرامج والسياسات التى من شأنها أن تحد من الفقر فى كل دولة من تلك الدول. وفى الواقع، لقد نجحت منظمة «RESULTS» بالولايات المتحدة من خلق منظمات تابعة على المستوى المحلى أطلق عليها مسمى « RESULTS Domestic»؛ والتى تعد من أكبر المناصرين والمتحمسين لبرامج القروض المتناهية الصغر فى الولايات المتحدة.

وطيلة العشرة أعوام الماضية، توطدت الروابط بين منظمة «RESULTS» وجرامين؛ فكل متطوع فى منظمة «RESULTS» يكون مآله إن عاجلاً أم آجلاً أن يعمل خبيراً لدى جرامين.

وقد نجحت المكالمات التى حدثت خلال المؤتمر التليفونى عام ١٩٨٧م فى أن تضيف علامة أخرى فارقة على طريق حركة القروض المتناهية الصغر؛ فلقد نجحت تلك المكالمات فى جذب اهتمام برنامج «ستون دقيقة» التابع لمحطة «CBS». ففى عام ١٩٨٩م، حضر اثنان من طاقم محطة « CBS » لزيارة دكا؛ أحدهما من لندن والآخر من روما. وقضيت ساعات طويلة مع «مورلى سافر» ـ المذيع فى المحطة ـ فى زيارة القرى التى يعمل بها جرامين، وقام «مورلى» بعقد لقاءات مع العديد من المقترضين وخبراء التنمية بالبنك، وكذلك عدد من المسئولين الحكوميين. وفى الإجمالى، نجح الطاقم فى تصوير فيلم مدته مائة ساعة وذلك لكى يتمكنوا من اختزاله فى اثنتى عشرة دقيقة قيمة. وتمت إذاعة الفيلم فى مارس عام ١٩٩٠م، لقد كانت الاثنتا عشرة دقيقة هذه بمثابة صدمة، وصار لها دوى مستمر. وحتى ذلك الحين، لم أكن مدركًا بشكل كاف لمدى قوة تأثير وسائل الإعلام، فإلى يومنا هذا ما زالت تصلنى رسائل أو مكالمات هاتفية من جميع أنحاء العالم كلما تم عرض الفيلم. فمن خلال اثنتى عشرة دقيقة

نجحت « CBS » فى إبراز جوهر حقيقة جرامين بشكل مثير ويفوق التوقعات؛ فلقد تمكن الفيلم من نقل المشاهدين إلى الواقع، ونجح فى تحويلهم إلى مشاركين فعالين؛ لقد نجح الفيلم بشكل يفوق أية تغطية إعلامية حدثت من قبل، أو قد تحدث مستقبلاً.

* * *

عندما كنت أتحدث عن موضوع القروض المتناهية الصغر فى الثمانينيات من القرن الماضى، سواء كان حديثى موجهًا إلى خبراء الاقتصاد فى البنك الدولى أو إلى الصحفيين، كان الانطباع لدى الغالبية العظمى من الناس أننى أرغب فى التخفيف من حدة الفقر من خلال الإقراض للقيام بالمشروعات الصغيرة التى قد تتوسع فى مرحلة لاحقة وتقوم عندئذ «بتوظيف» الفقراء. لقد تطلب الأمر من الناس فترة من الزمن لكى يتبينوا أن هدفى هو القيام بإقراض الفقراء بشكل مباشر. فمن عادة رجال السياسة أن يخلطوا بين موضوع الحد من الفقر وعملية خلق فرص العمل، بينما يكون رجال الاقتصاد أميل إلى التأكيد على نوع واحد فقط من التوظف؛ وهو الوظيفة التى يقابلها راتب يُدفع. كما أن علماء الاقتصاد عادة ما يركزون فى أبحاثهم ونظرياتهم على موضوع «مصادر الثروة» التى سادت إبان فترات الحكم الاستعمارى، منصرفين بذلك عن تناول الحقيقة على المستوى الجزئى والمتعلقة بوضع الفقراء فى دول العالم الثالث. وسواء نبع الاهتمام بموضوع الفقر تحت مظلة ما يطلق عليه «اقتصاديات التنمية» ـ وهو حقل علمى ظهر فقط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وكان استمراره فى الأساس يعود إلى إعادة التفكير فيه أو إعادة تعريفه كمكون رئيسى فى النظرية الاقتصادية ـ فإن أسوأ ما فى الأمر كله، هو فشل علماء الاقتصاد فى إدراك وفهم القوة الاجتماعية التى ينطوى عليها استخدام القروض فى الحد من الفقر. فوفقًا للنظرية الاقتصادية، لا تعدو القروض عن كونها وسيلة لتسهيل وتيسير دولاب الصناعة والتجارة والاقتصاد. أما القروض فى حقيقة الأمر فتمثل قوة اقتصادية سرعان ما تتم ترجمتها إلى قوة اجتماعية؛ وعندما تقوم المؤسسات الائتمانية والبنوك بصياغة القواعد والقوانين التى تنحاز إلى صالح فئة مميزة من أفراد المجتمع، فإن هذه الفئة سرعان ما تقوم بتطوير كل من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد قامت تلك المؤسسات النقدية فى كل من

الدول المتقدمة والنامية بأفعال متماثلة؛ فقد انحازت إلى فئة الأغنياء، وهى بذلك التوجه قد أعلنت الموت على فئة الفقراء.

لماذا يظل علماء علم الاقتصاد صامتين بينما تلفظ السياسات البنكية الفقراء باعتبارهم لا يستحقون الحصول على أية قروض؟ لا أحد لديه إجابة شافية على هذا التساؤل. وبسبب هذا الصمت المطبق واللامبالاة من قبل علماء الاقتصاد، تستمر البنوك فى تطبيق تلك المقاطعة المالية والتجاهل التام للفقراء، وهى بذلك تنجو بفعلتها دون أن يحاسبها أحد. فلو أدرك فقط نفر من علماء الاقتصاد الدلالات الاجتماعية والاقتصادية القوية الناجمة عن منح الفقراء للقروض، فسوف يكون من الممكن لهم أن يدركوا مدى الحاجة إلى طرح فكرة منح القروض باعتبارها حقّا من حقوق الإنسان ـ غنيّا كان أم فقيراً.

فأوجه القصور فى النظريات الاقتصادية الرئيسية تتمثل فى قبولها على ما هى عليه دون مناقشة؛ فهى لا تقبل التحدى. فنظرية الاقتصاد الجزئى، على سبيل المثال، والتى تلعب دوراً محوريّا فى توفير الإطار التحليلى لعلم الاقتصاد هى نظرية ناقصة من وجهة نظرى؛ فهى تنظر إلى الأفراد إما باعتبارهم مستهلكين أو منتجين، ولكنها تغفل بكل تأكيد طاقاتهم الكامنة كأفراد يمتلكون القدرة على التوظف الذاتى. فمثل هذه الجدلية بين فئة أصحاب العمل وفئة العاملين تعد نظرة قاصرة تتجاهل درجة الذكاء والإبداع التى بداخل كل إنسان، كما أنها تنظر إلى عملية التوظف الذاتى ـ أن يقوم الفرد بالعمل لحسابه الخاص ـ والمنتشرة فى دول العالم الثالث كمظهر من مظاهر التخلف.

ففى العديد من دول العالم الثالث، نجد الغالبية العظمى من أفراد المجتمع يعيشون اعتماداً على التوظف الذاتى. ونتيجة لعدم قدرتهم على التعامل مع مثل هذه الفئة وذلك بتصنيفها وفقًا للأطر التحليلية لعلم الاقتصاد، فقد قرر علماء الاقتصاد التغلب على هذه الورطة بالنظر إلى تلك الفئة ضمن إطار ما يسمى «بالقطاع غير الرسمى». ولكن القطاع غير الرسمى يتضمن فى الواقع جهود تلك الفئة من أفراد المجتمع التى تمكنت من خلق الوظيفة الملائمة لها. أما عن نفسى، فأفضل استخدام مصطلح « اقتصاد الأفراد» ـ وهو مصطلح اعتاد على استخدامه صديق ألمانى يدعى

«كارل أوسنر» قام بدور كبير فى تعليم الشعوب الأوروبية موضوع القروض المتناهية الصغر.

أى باحث اقتصادى يمتلك تفهمًا حقيقيّا لأوضاع المجتمع، لا بد وأن يسهم لزيادة فعّالية دور «اقتصاد الأفراد» عوضًا عن الاكتفاء بالتقليل من شأنه أو تجاهله. ففى ظل غياب المساندة القوية من قبل العلماء والباحثين فى علم الاقتصاد، فمنظمات مثل جرامين وما على شاكلته، لن يصبح أمامهم بديل آخر غير القفز إلى المحيط.

* * *